



التعسف في الآراء النحوية- الأسماء مثلاً

أ.م.د. حسام عدنان الياسري

الباحثة حلا غازي مهدي

جامعة القادسية / كلية الآداب

المخلص : DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.176\(G\).20136](https://doi.org/10.36322/jksc.176(G).20136)

أن من أهم أسباب ازدهار العلوم هو التنافس بين العلماء, ومنهم علماء النحو فقد أخذ التنافس بينهم طابعاً انماز بالموضعية تارة, وبعدها تارة أخرى, فكان نتيجة هذا التنافس كثرة الشروح والمؤلفات التي تناولت مسائل كَثُرَ حولها الخلاف, وتعددت فيها آراء النُّحاة, سواء كان بين المدرستين النحويتين المعروفتين – البصرة, والكوفة, أو بين علماء النحو أفراداً, بل ربما كان ذلك بين نحويين من اتجاه نحوي واحد. وقد نتج عن هذا التعدد في الآراء اللغوية والنحوية أو لنقل: الاختلاف في آرائهم جمهرة بل جمهور من الاحكام و المصطلحات أو القوانين النحوية التي يتخذها جملة منهم, رداً أو انكاراً أو مخالفة, أو توجيهاً لما يذهب اليه غيرهم, ومن هذه المصطلحات مصطلح (التعسف). وانطلاقاً من هذا أو غيره مما لا يُتاح له المقام, تشرع بدرس جانب مهم من جوانب العربية, وهو (التعسف) في آراء لغوييها وتوجيهاتهم في (التركيب النحوي) للوقوف على جزئية تنظيرية-إجرائية, نبين من خلالها طبيعة الظاهرة ومصاديقها حسب المنهج الوصفي التحليلي والمعياري. إذ ينقسم هذا البحث المتواضع على فقرات هي :

الاولى: ترخيم إسحار.

الثانية: (مُدُّ و مُنْدُ) والاسم الواقع بعدهما .

الثالثة: عامل نصب المستثنى ب (إلأ) .





إذ درسنا ما وقع فيها من تعدد للآراء والمواقف النحوية الموصوفة بـ(التعسف) أتى وجدث وبلحاظ المقارنة والموازنة والترجيح للصائب ونقد المخطوء. ثم اتبعنا البحث بخاتمة اجملنا فيها أهم النتائج, ومن ثم الحقنا به هوامش البحث ومصادره.

الكلمات المفتاحية: (تعسف، الآراء النحوية, الأسماء, الترخيم)

Arbitrary Grammatical Opinions (Nouns as an example)

Assistant Prof. Dr. Hussam Adnan Alyaseri

Researcher Hala Gazi Mahdi

University of Qadissiyha / Faculty Of Arts

Abstract:

One of the most important reasons for the flourishing of sciences is the competition between scholars, including grammar scholars, as the competition between them took on a character that was characterized by objectivity at times, and at others not. The two well-known grammarians - Basra and Kufa, or between the grammar scholars as individuals, but perhaps it was between two grammarians from one grammatical direction. This multiplicity of linguistic and grammatical opinions resulted, or let us say: the difference in their opinions is a crowd, rather a crowd of rulings and Terms or grammatical laws adopted by a group of them, in response, denial or violation, or as a directive to what others go to, and among





these terms is the term (arbitrariness). Proceeding from this or other things for which there is no room, we begin to study an important aspect of Arabic, which is (the arbitrariness) in the opinions of its linguists and their directives in the (grammatical structure) in order to stand on a theoretical-procedural part, through which the nature of the phenomenon and its evidence are revealed according to the descriptive, analytical and normative approach. . This modest research is divided into paragraphs:

The first: sighing.

The second: (since and since) and the noun that follows them.

The third: the accusative factor excluded by (except).

As we studied the multiplicity of opinions and grammatical attitudes described as (arbitrariness), wherever they were found, and with the observation of comparison, balancing, weighting of the right, and criticism of the wrong. Then we followed the research with a conclusion in which we summarized the most important results, and then we included the margins and sources of the research.

Keywords: (arbitrariness, grammatical opinions, nouns, marbling)





التمهيد

التعسف لغةً:

عند تتبع مادة (عَسَفَ) في معاجم اللغة العربية, نجد أنها تدل على معان عدة منها:

- ١_ السير بالأمر على غير الطريق الصحيح, ذكر الخليل(ت١٧٠هـ): ((التعسف: العسفُ: السَّيرُ على غير هدى، وركوب الأمر من غير تدبير، وركوب مفازة بغير قصد , ومنه التعسف))^(١).
 - ٢_ الضعف والقهر والاستخدام, قيل: ((العسيفُ : المملوك المستهان به الذي اعْتُسِفَ لِيخدم , أي فُهِرَ))^(٢).
 - ٣_ الطيش والتسرع, فقد ورد التعسف بهذا المعنى في معجم اللغة العربية المعاصرة : ((عَسَفَ في الأمر: فعله بلا رويّة ولا تدبّر "من أبرز صفاته الطَّيش والعَسَف في تصرُّفه))^(٣).
- التعسف اصطلاحاً :

أما معنى التعسف في الاصطلاح, فمن خلال تتبع هذا المصطلح في كتب المدونة القديمة وكتب الاصطلاح المعاصرة , يُلاحظ أن المعنى الاصطلاحي يمثل جزءاً من المعنى اللغوي, فلم يضع القدامى حدّاً للتعسف, ولم يوضحوا حقيقته, وربما يرجع سبب ذلك الى عدم استقرار هذا المصطلح عندهم , ويمكن القول أن الشريف الجرجاني (ت٥٨١٦هـ), هو أول من حدّد التعسف بقوله: ((التعسفُ حَمَلُ الكلام على معنى لا تكون دلالاته عليه ظاهرة , أو هو الطريق الذي غير موصل الى المطلوب , وقيل: الأخذ على غير طريق , وقيل: هو ضعف الكلام))^(٤).





أولاً : ترخيم (إسحار- أسحار)

الترخيمُ : هو حذف آخر الاسم المفرد طلباً للتخفيف ، ولا يقع الترخيم إلا في النداء أو عند الضرورة الشعرية ، وإنما وقع الترخيم في النداء لكثرتة في كلام العرب ، فحذفوه كما حذفوا التنوين والياء من قَوْمِي ومثله في النداء^(٥).

وللترخيم شروط ثلاثة^(٦)

الأول : أن يكون على أكثر من ثلاثة أحرف .

الثاني : أن يكون علماً .

الثالث : أن يُبنى على الضم .

وقد اختلف النحاة في حركة بناء كلمة (إسحار)^(٧) , عند ترخيمها فكانوا على مذهبين:

الأول :

يُحرك الاسم المراد ترخيمه بحركة ما قبله ، إذا كان آخره حرفاً مدغماً بعد الألف ، فيقال في ترخيم إسحار: يا إسحار فيحرك بالفتح للاتباع^(٨). وبهذا قال سيبويه : ((وأما رجلٌ اسمه إسحارٌ فإنك إذا حذفته الراء الآخرة لم يكن لك بُدٌّ من أن تحرك الراء الساكنة لأنه لا يلتقي حرفان ساكنان وحركته الفتحة ، لأنه يلي الحرف الذي منه الفتحة))^(٩) , يُفهم من نص سيبويه أن سبب الفتح في كلمة (إسحار) هو الاتباع لأقرب متحرك . وتبعه ابن السراج بهذا الرأي قائلاً : ((فان كان آخر الاسم حرفاً مدغماً بعد الألف وأصل الأول منهما السكون ، أعني الحرفين المدغم أحدهما في الآخر حركته إذا رخمته بحركة ما قبله وذلك نحو : إسحارٌ يا هذا تقول : يا اسحار فتحرکه بحركة أقرب المتحركات منه))^(١٠) , في اختيار حركة الفتح وذلك لأن إسحاراً ما قبل آخرها ألف ، والألف أقرب المتحركات الى الفتح.





أما السيرافي فقد تبع سيبويه في اختيار الفتح ذلك أنه يرى أن الراء الأولى ليس لها حركة في الأصل فاختر الفتح للمجانسة، لأنها أقرب المتحركات إذ يقول : ((... الساكن الاول إذا كان الفأ فالوجه فتح الساكن الثاني على ما قبله، ومن أجل هذا قال (إسحار) إذا كان أسم رجل رخنه (يا إسحار) أقبل بفتح الراء ؛ لأن قبلها فتحة الحاء ، والألف بينهما ساكنة وهي تؤكد الفتح أيضاً))^(١١). وبه اخذ ابن جني^(١٢). وقد اختلف النحاة في نقل نص سيبويه ، فذكر السيرافي أنه يحتم الفتح في (إسحار) . أما الشلوبين، فقد ذكر تجويز سيبويه للكسر واختياره للفتح^(١٣) قائلاً : ((فإن التقاء الساكنين إذا كان الأول منهما الألف عند سيبويه لا يوجب الكسر ولذلك قال في ترخيم (إسحار) اسم رجل على لغة حذف ونوى يا إسحار بفتح الراء إتباعاً لها وللفتحة قبلها ، ولم يكسر الراء على أصل التقاء الساكنين وجوباً إنما بفتح مختاراً))^(١٤) ، يتفق الشلوبين مع من سبقه بان الفتح للأتباع لكنه يختلف عنهم في نقله عن سيبويه أنه يجيز الكسر ويختار الفتح .

أما ابن عصفور فقد علل لاختيار سيبويه الفتح في (إسحار) بـ(خشية الوقوع في الالتباس) : ((وكذلك لو رَحَمْتُ مُضَارًّا لَقَلْتُ : يا مُضَارُّ ؛ لأنَّ أصلها الضَّم ، فعندما تضطر إلى التحريك حركت بالحركة التي هي أصل للحرف . فإن لم يكن له أصل في الحركة رجعت على الفتح ، مثل "أَسْحَارُ" تقول : "يا أَسْحَارَ . ومن هنا أخذ أبو علي الشلوبين أن حركة التقاء الساكنين مع الألف أصلها الفتح واستدل على صحة مذهبه بأنَّ سيبويه رحمه الله قد قال : " إذا رَحَمْتُ "أَسْحَارَ" على لغة من نوى قلت : "يا أَسْحَارَ" فلو كانت حركة التقاء الساكنين مع الألف لم تقل : "يا أسحار" بالفتح ... وهذا كله لا دليل فيه ، أمّا قوله : "يا أَسْحَارَ" فإنما عدل سيبويه رحمه الله- عن حركة الأصل فيه ؛ لأنَّه لو كَسر على الأصل لالتبس بالمضاف إلى المتكلم،





فلم يبق إلا الفتح أو الضم ، ولا سبيل إلى الضم ، لئلا تلتبس لغة من نوى بلغة من لم ينو ، فلم يبق إلا الفتح، ومهما أمكن الفرار من اللبس كان أولى))^(١٥).

الثاني :

ذهب أصحابه الى كسر الراء في (إسحار) على أصل (التقاء الساكنين) ونسب هذا المذهب للفرّاء^(١٦). وهو مذهب الزجاج الذي قال بجواز الكسر في (إسحار) إذ يقول : ((قال سيبويه : إذا ناديت أسحارَ والأسحار اسمُ نبتٍ - مشدد الراء - قلت في ترخيمه : يا أسحارَ أقبل ، ففتحتَ لالتقاء الساكنين كما اخترتَ الفتح في قولك عصاً يا فتى فاتباع الفتحة كاتباع الألفِ الفُتحة ويجوز : يا أسحارَ أقبل ، فتكسر لالتقاء الساكنين))^(١٧). وقد اعترض ابن الضائع على قول ابن عصفور الذي علل لسيبويه اختيار الفتح في (أسحار) للفرار من الوقوع في اللبس ، واصفاً قول ابن عصفور بالتعسف إذ لم يجد في قول سيبويه ما يدل على هذا الفرار فاعترض ابن الضائع قائلاً : ((وما يقول ابن عصفور في الردّ عليه من أنّ سيبويه لم يفتح في ترخيم ، إسحارَ ولا لئلا يلتبس لو كسر بالمضاف إليه تعسف ولم يتعرض سيبويه للّبس أصلاً ، بل لم يعلّل الفتح إلا بالاتباع فقط))^(١٨)، يبدو أن التعسف الذي قصده ابن الضائع يكمن في تعليل ابن عصفور لقول سيبويه بفتح الراء خشية الوقوع في الالتباس ، فقد بين ابن الضائع صحة ما ذهب إليه في حمل (إسحار) على (تضار) في قوله تعالى : «وَلَا تُضَارَّ» ، [من البقرة : ٢٣٣] واختيار الفتح للفصل بين التابع والمتبوع قائلاً : ((يقول : يا إسحارَ بالفتح فإن لم يكن له أصل في الحركة كأسحارَ فسيبويه يقول : يا أسحارَ بالفتح اتباعاً للألف ، إذ كانوا يتبعون ويختارونه في (لا تُضار) وبين المتحرك والمتبع حرف فهذا أحرى وأخذ الأستاذ أبو علي رحمه الله من قول سيبويه هنا في ترخيم ، أسحارَ وفتحه بعد الترخيم ، أن مذهبه فيما تحرك لالتقاء الساكنين بعد الألف أن ليس أصله الكسر بل الفتح اتباعاً للألف ولعمري أنه الظاهر))^(١٩).





وهذا يدل على اختياره لمذهب سيبويه وترجيح الفتح للإتباع ، وما قوى تعليقه هذا هو قول سيبويه : ((ألا ترى أنّ المضاعف إذا أُدغم في موضع الجزم وحُرِّك آخر الحرفين ؛ لأَنَّهُ لا يلتقي ساكنان وجُعِل حركته كحركة أَقْرَب المتحركات منه ... فإذا كان أَقرب من المتحرك إليه الحرف الذي منه الحركة المفتوحة ولا يكون ما قبله إلا مفتوحاً ، أَجدرَ أن تكون حركته مفتوحة ، لأنه حيث قرب من الحرف الذي منه الفتحة وإن كان بينها حرف كان مفتوحاً ، فإذا قرب منه هو كان أَجدرَ أن تفتحه ، وذلك لم يُضارَ))^(٢٠) . ويمكن القول بصحة قول ابن الضائع بوجود تعسّف في رأي ابن عصفور وذلك لأننا لم نجد ما يشير في نص سيبويه الى تحريك (إسحارّ) بالفتح خشية الوقوع في اللبس، ولأن الهدف الأساس من الترخيم هو التخفيف ، فالتخفيف يتحقق بتحريك الراء بالفتح والاتباع لأقرب متحرك. ويرى الدكتور إبراهيم السامرائي أن ترخيم المنادى خاص بلغة الشعر إذ يقول : ((الذي يدل عليه الاستقراء أن الترخيم يكاد يكون مختصاً بالشعر ، وعلى هذا فهو أمر اقتضته لغة الشعر وضرورته ، غير أن الحدود والشروط التي وضعها النحاة تخرج هذا الموضوع عن كونه مسألة ثانوية اقتضتها لغة الشعر))^(٢١)، يبدو أنه يرى بأن الترخيم من المسائل الثانوية في النحول العربي ، لكن التعقيدات والشروط التي وضعها النحاة أخرجت المسألة عن كونها مسألة ثانوية اقتضتها الضرورة الشعرية الى مسألة كبيرة وقد اضاف قائلاً : ((هذه الأحوال في ترخيم المنادى تجعل من الموضوع شيئاً كبيراً ، والذي نعرفه أن العربية خلت من (مجي) أي مجيد ، و(منص) ، أي : منصور ... وقد رأينا ما جاء مرخماً ورد في الشعر وهذا يقوي الرأي أن للشعر لغة خاصة بسبب من الوزن والقيود الشعرية الأخرى . وأن مسألة الضرائر الشعرية لهي دليل على أن هذه اللغة خاصة))^(٢٢) .





ثانياً : (مُدُّ و مُنْدُ) والاسم الواقع بعدهما

(مُدُّ و مُنْدُ) من الألفاظ المشتركة، بين الأسماء والحروف ، فإذا ارتفع ما بعدهما قيل بأسميتهما، وإذا جُرَّ ما بعدهما قيل بحرفيتهما ، وقيل هما اسمان مطلقاً^(٢٣).

وقد كان للنحاة في توجيهيهما وتوجيه الاسم الواقع بعدهما عدة مذاهب هي :

- الاول

ذهب أصحابه إلى القول بإنهما مبتدآن ، والمرفوع بعدهما الخبر، وهو مذهب المبرد فقد ربط توجيهيهما بالمعنى قائلاً : ((أَمَّا (مُدُّ) فَيَقَعُ الْإِسْمُ بَعْدَهَا مَرْفُوعاً عَلَى مَعْنَى ، وَمَخْفُوضاً عَلَى مَعْنَى فَإِذَا رَفَعْتَ فِيهِ اسْمَ مُبْتَدَأٍ وَمَا بَعْدَهَا خَبْرَهُ ، غَيْرَ أَنَّهَا لَا تَقَعُ إِلَّا فِي الْإِبْتِدَاءِ لِقَلَّةِ تَمَكُّنِهَا وَأَنَّهَا لَا مَعْنَى لَهَا فِي غَيْرِهِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : لَمْ آتِهِ مَذْيُومَانِ وَأَنَا أَعْرِفُهُ ثَلَاثُونَ سَنَةً ، وَكَلِمَتِكَ مَذْيُومَةُ أَيَّامٍ وَ الْمَعْنَى -إِذْ قُلْتَ : لَمْ آتِهِ مَذْيُومَانِ: أَنْكَ قُلْتَ : لَمْ أَرَهُ ؟ تَمَّ خَبْرَتِ بِالْمَقْدَارِ وَالْحَقِيقَةِ وَالْغَايَةِ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : مُدَّةُ ذَلِكَ يَوْمَانِ وَ التَّفْسِيرُ : بَيْنِي وَبَيْنَ رُؤْيَيْتِهِ هَذَا الْمِقْدَارُ))^(٢٤)، ف(مُدُّ و مُنْدُ) عنده مبتدآن والاسم بعدهما هو خبر للمبتدأ ومعناها بيان مقدار المدة التي انقطعت فيها الرؤية.

وتبعه ابن السراج^(٢٥) . ثم صرح الفارسي بهذا المعنى قائلاً : ((وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ اسْمَانِ فَيَكُونُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْأَمَدِ ، فَيَنْتَظِمُ أَوَّلُ الْوَقْتِ : إِلَى آخِرِهِ . وَالْآخَرُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلَ الْوَقْتِ ، فَأَمَّا الْأَمَدُ فَقَوْلُكَ : لَمْ أَرِكَ مُدَّ يَوْمَانِ ، أَيْ أَمَدُ ذَلِكَ يَوْمَانِ ، فَمُدُّ ابْتِدَاءُ مَوْضِعِهَا رَفْعٌ . وَهُوَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ وَيَوْمَانِ خَبْرٌ لَهَا))^(٢٦) . وهو اختيار ابن يعيش^(٢٧) ، وابن عصفور^(٢٨).

وعلى أبو حيان لهذه المسألة بربطها بحالة التعريف والتنكير قائلاً : ((أَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ لِمُدُّ)) و "مُنْدُ" وهما مبتدآن وتقديرهما في المذكور الأمد ، وفي المعرفة أَوَّلُ الْوَقْتِ ، وهو قول المبرد ... ، فإذا





قُلْتُ : ما رأيته مُدَّ يومان ، فالتقدير أمدُ انقطاع الرؤية يومان ، وفي ما رأيته مُدَّ يَوْم الجمعة : أَوْلُ انقطاع الرؤية يَوْم الجمعة))^(٢٩).

- الثاني

ذهب أصحابه الى أن المرفوع بعد (مُدُّ ، ومُنْدُ) يعرب خبر لمبتدأ محذوف ف(مُدُّ ، ومُنْدُ) مركبتان والأصل فيهما (من) و (ذو) الطائية التي بمعنى (الذي) والتقدير عندهم : ما رأيته من الزمان الذي هو يومان وهو مذهب الفراء^(٣٠). وتبعه بهذا الرأي بعض الكوفيين^(٣١). وضعفه أبو حيان بعد أن عرضه في معرض حديثه عن هذه المسألة قائلاً: ((وذهب الكوفيون إلى أنها مُرْكَبَةٌ ، قال الفراء أصلها (من ذُو) من الجارة، و (ذو) بمعنى الذي في لغة طيء وقال غيره (مُنْدُ) أصلها (من إذ) ... وهذان المذهبان سخيفان))^(٣٢).

- الثالث

يرى أصحابه أن (مُدُّ ، ومُنْدُ) ظرفان مضافان لجملة^(٣٣) ، وهو مذهب اغلب الكوفيين^(٣٤) ، فالرافع لما بعد (مُدُّ ، ومُنْدُ) هو الفعل المضمر ، والأصل : مُدَّ كَانَ يَوْمَانِ ، ورجح هذا المذهب ابن مضاء القرطبي (ت ٥٤١٣هـ)^(٣٥) ، والسهيلي (ت ٥٥٨١هـ)^(٣٦) ، وهو اختيار ابن مالك (ت ٦٧٨هـ) إذ يقول : ((والصحيح عندي أنهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها ، والتقدير : مذ كان يوم الجمعة ، ومذ كان يومان))^(٣٧). ومن الجدير بالذكر أن ابن عصفور قد أنفرد بنسبة هذا الرأي إلى الكسائي قائلاً : ((فالناس مختلفون في الرفع لما بعد "مذ" فمنهم من ذهب إلى أنه أرتفع بفعل مضمر وهو الكسائي))^(٣٨)، ثم تبعه ابن هشام بهذا القول^(٣٩).





- الرابع

ذهب أصحاب هذا المذهب إلى أن المرفوع بعد (مُدُّ وَمُنْدُ) مبتدأ ومؤخر و(مُدُّ وَمُنْدُ) خبران ، والتقدير : بيني وبين لقائه يومان فهما عند أصحاب هذا المذهب ظرفين مقدرين ، ومعناهما (بينَ بينَ) وهو قول الاخفش^(٤٠) ، والزجاج^(٤١) ، والزجاجي^(٤٢).

وقد تعقب الرضي المذاهب السابقة وضعّف بعضها لما فيها من تكلف ظاهر، قائلاً : ((قال الفراء : مُنْدُ ، مركبة من (مِن و (نو) ... وقال بعض الكوفيين أصل منذ : من إذ ، فركبا ... وأثر التكلف: ظاهر لا يخفى ألا تكون "منذ" الجارة ، على المذهبين ، مركبة))^(٤٣) ، وفي تعقبه إشارة بتعسف من قال بتركيب (مُدُّ ، وَمُنْدُ).

ثم صرح الرضي بتعسف الزجاجي ومن تبعه لعدم اطراد التقدير ، فعند تحديد القول في يوم معين مثال ذلك : يوم الاحد ، قلت : ما رأيته مُنْدُ يَوْمَ الجمعة ، والتقدير : بيني وبين لقاء يوم الجمعة ، فهذا التقدير لا يصح ، لأن بين رأيته وبينه أكثر من ذلك ، وعليه لا يصح التقدير يوم الجمعة ، وما بعده الى الآن وذلك بحذف العاطف والمعطوف ، ولأن هذا الكلام لم يُذكر في موضع آخر فدل ذلك على عدم اطراده^(٤٤) ، كما ذكر ذلك الرضي قائلاً : ((فإن فسّر الزجاجي مُدُّ وَمُنْدُ ، بأوّل المدة وجميع المدة مرفوعين ، كما يجيء من تفسير البصريين ، فهو غلط ، لأنك إذا قلت : أول المدة : يومان فأنت مخبر عن الأول ، فاليومين ، وأيضاً ، كيف تخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدّمة ، والزمان المقدر لا يصح تنكير المبتدأ المؤخر ، إلا إذا انتصب على الظرفية ، نحو : يومَ الجمعة قتالٌ ؛ وإن فسّرهما بظرف ، كما تقول مثلاً في ما رأيته مُنْدُ يَوْمَ الجمعة ، أي : مع انتهائها ، أي : انتهاء الرؤية يوم الجمعة ، وفي : ما رأيته مُدُّ يومان : أي عقيبها





وبعدها ، أي : بعد الرؤية يومان ، فله وجيه ، مع تعسف عظيم من حيث المعنى^(٤٥) ، يبدو أن سبب هذا الاعتراض عنده راجع الى اختلاف المعنى والتقدير .

ولم يكن الرضي هو الوحيد الذي ضعف هذا المذهب ووصفه بالتعسف ، فقد ضعفه ابن هشام وحجته في هذا التضعيف أنهم جعلوا (مُدُّ ، ومُنْدُ) بمعنى كلمتين مضافتين وهذا عنده من التعسف إذ يقول : ((وقال الأَحْفَشُ والزجاج والزجاجي ظرفان فخرهما عمَّا بعدهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لِقائه يومان ولا حفاء بما فيه من التعسف))^(٤٦) .

وبناء على هذا الكلام فيمكن القول بتعسف المذاهب السابقة كما ذكر الرضي ، و ابن هشام ويمكن القول أن الصواب فيما ذهب إليه المبرد ، وابن السراج ومن تبعهم وذلك لخلو هذا المذهب من النقد والاعتراض . ويرى الدكتور فاضل السامرائي أن (مُدُّ ، ومُنْدُ) اسمان مضافان إلى ما بعدهما إذ يقول : ((والنحاة يفرقون بينهما إذا وقع بعدهما الاسم مرفوعاً ، أو مجروراً ، فهما اسمان ظرفان اذا وقع بعدهما الاسم مرفوعاً وحرفا جر اذا وقع بعدهما الاسم مجروراً . ويعربونهما مبتدأ، وما بعدهما خبراً ، في نحو (ما رأيت منذ يومان) على معنى أمد ذلك يومان ، أو خبرين لما بعدهما مقدمين على معنى بيني وبين رؤيته يومان ، وقيل ظرفان مضافان الى جملة حذف فعلها وبقي فاعلها والاصل مذ كان يومان ... ويترجح عندي أنهما أسمان مطلقاً. سواء ورد بعدهما الاسم مجروراً ، أم مرفوعاً ، وسواء وقع بعدهما اسم أم فعل ، وهما مضافان الى ما بعدهما والله اعلم))^(٤٧) ، يبدو أنه قد رجح قول المذهب الثالث^(٤٨) .

٣_ عامل نصب المستثنى بـ(إلا)

الاستثناء : هو اخراج البعض من الكل بمعنى (إلا) نحو : جاءني القومُ إلا زيدا^(٤٩) .





اختلف النحاة في ناصب المستثنى بـ (إلا) ، وتعددت آرائهم فجاءت متباينة غير مستقرة ، فقد وجدنا أن بعضهم قد أدلى بدلوه بأكثر من رأي ، مما جعل تفسيرات من تبعهم مشوشة ومضطربة وقد نتج عن هذا الخلاف مذاهب عدة هي:

- الاول :

ذهب أصحاب هذا المذهب إلى أن الناصب في المستثنى هو الفعل أو هو الفعل بواسطة (إلا) وهو مذهب البصريين^(٥٠) . أمّا سيبويه فبالرغم من عدم تصريحه باختياره لهذا المذهب ، إلا أنه يمكن أن يفهم من قوله ذلك إذ يقول : ((والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله ، عاملاً فيه ما قبله من الكلام ، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهماً))^(٥١) ، إذ يمكن القول إن المقصود بقوله (عاملاً فيه ما قبله) أن الناصب للمستثنى هو الفعل الذي قبله.

أمّا ابن السراج فيرى أن المستثنى ينصب لأنه يشبه المفعول إذ يقول: ((المستثنى يشبه المفعول إذا أتى به بعد استغناء الفعل بالفاعل ، وبعد تمام الكلام تقول : جاءني القوم إلا زيداً ، فجاءني القوم : كلام تام وهو فعل وفاعل فلو جاز أن تذكر "زيداً" بعد الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصباً لكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر فلما توسطت (إلا) حدث معنى الاستثناء ، ووصل الفعل إلى ما بعد (إلا))^(٥٢) . ثم ذكر النحاس أن المستثنى عند سيبويه بمنزلة المفعول قائلاً : ((هو عند سيبويه بمنزلة المفعول لأنه مستثنى عنه كالمفعول))^(٥٣) ، يبدو أن النحاس كان دقيقاً في نقل رأي سيبويه ، فما يفهم منه أن الناصب للمستثنى هو تمام الكلام قبله وليس الفعل اللازم بتقوية (إلا) كما ذكر غيره^(٥٤) .

ورجح هذا القول السيرافي^(٥٥) . أمّا العكبري فقد صرح بأن المستثنى منصوب بالفعل المقدم أو ما كان بمعناه قائلاً: ((والمستثنى من موجب بـ(إلا) مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ بِوَاسِطَةِ (إلا)))^(٥٦) ، وممن





تبع هذا المذهب الرضي قائلًا: ((... أعرب الجزء الأول منهما بما يستحقه المفرد إذا وقع منسوباً عليه في مثل ذلك الموقع ، وما بقي من أجزاء المنسوب إليه ، يُجرُّ إن استحق الجر كالمضاف عليه ، ويُتبع إن استحق التبعيَّة ، كما في التوابع الخمسة ، وإن لم يستحق شيئاً من ذلك نُصب، كالمستثنى تشبيهاً بالمفعول، في مجيئه بعد المرفوع وإن كان جزء العمدة في بعض المواضع ، نحو ما جاءني القوم إلا زياداً))^(٥٧).

- الثاني

يرى أصحاب هذا المذهب أن (إلاً) مركبة من (إن) و(لا) فخففت وأدغمت في (لا) ، فنصبوا بها المستثنى في الإيجاب اعتباراً ب(أن)^(٥٨) ، نَسب هذا الرأي بعض النحاة للفراء^(٥٩) ، ومنهم النحّاس، إلا أنه لم يبين نوع (أن) أهي الثقيلة أم المخففة كما فعل غيره^(٦٠)، إذ يقول : ((... وعند الفراء بان لأنها عنده "إن" دخلت عليها "لا" فالنصب عنده بأن ، والرفع عند بلا إذا رفعت))^(٦١).

ويمكن القول بعد الرجوع الى كتاب معاني القرآن للفراء ، أن الفراء لم يقل ما نُسب اليه وإنما قال بتركيب (إلاً) من (إن) النافية التي هي للجحد ، وليس (إن) الناصبة إذ يقول : ((ونرى أن قول العرب (إلاً) إنما جمعوا بين (إن) التي تكون جحداً وضمّوا إليها (لا) فصارا جميعاً حرفاً واحداً وخرجا من حد الجحد إذ جمعنا فصارا حرفاً واحداً وكذلك لمّا. ومثل قول لولا ، إنما هي لو ضمت إليها لا فصارتا حرفاً واحداً))^(٦٢). فلم يشير الفراء إلى أن الناصب للمستثنى هو التركيب المكون من (إلاً) و (إن) التي للجحد، فقد أشار في موضع آخر الى العامل الناصب للمستثنى إذا كان قبله جحداً هو ما قبل (إلاً) إذ يقول : ((والوجه في (إلاً) أن يُنصب ما بعدها إذ كان ما قبلها لا جحد فيه ، فإذا كان ما قبل إلا فيه جحد جعلت ما بعدها تابعاً لما قبلها))^(٦٣)، أمّا إذا كان ما قبله لا جحد فيه فإن الناصب له هو الاستثناء^(٦٤). نَسب بعضهم هذا المذهب للبغداديين^(٦٥).





- الثالث

يرى أصحابه أن الناصب هو (إن) المقدره هي وخبرها فتأويله عندهم قام القوم إلا زيداً لم يقم ونسب هذا المذهب إلى الكسائي^(٦٦)، يقول الرضي : ((قال الكسائي : هو منصوب إذا انتصب بـ(إن) مقدره بعد إلا محذوفة الخبر ، فتقديرها قام القوم إلا زيداً : قام القوم "لا أن زيداً لم يقم"))^(٦٧).
وزعم بعض النحويين أن المستثنى ينصب عنده لأنه يشبه المفعول^(٦٨)، وهذا القول قريب من قول سيبويه الذي حكاه النحاس^(٦٩).

- الرابع

يرى المبرّد أن عامل النصب هو فعل مضمر تقديره (استثني) دلت عليه (إلا) فقد ذكر المبرّد في بيانه لناصر المستثنى في قوله تعالى : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ [من البقرة : ٢٤٩] ، قائلاً : ((ونصب هذا على معنى الفعل، و(إلا) دليلٌ على ذلك ، فإذا قلت : جاءني القوم ، لم يؤمن أن يقع عند السامع أن (زيداً) أحدهم ، فإذا قال : إلا زيداً ، فالمعنى لا أعني فيهم زيداً ، وأستثني ممن ذكرت زيداً))^(٧٠)، فالناصر عنده هو فعل مضمر و (إلا) دليل على ذلك . أمّا ابن جني فقد ردّ هذا القول بعد أن نسبه للمبرّد قائلاً : ((ما ذهب إليه أبو العباس : من أن "إلا" في الاستثناء هي الناصبة ؛ لأنها ثابتة عن "أستثنى" ، و "لا أعني" مردوداً عندنا لما في ذلك من تدافع الأمرين : الأعمال المبني حكم الفعل ، والانصراف عنه إلى الحرف المختصر به القول))^(٧١).
أمّا العكبري فقد نسب هذا القول للزجاج قائلاً : ((وروي عن الزجاج أن نَصبه بـ(إلا) لأنها في معنى أستثنى))^(٧٢).





وعلى هذا أيضاً الرضي، فقد نسب هذا القول للميرد و الزجاج قائلاً : ((قال الميرد والزجاج : العامل فيه (إلا) ، لقيام معنى الاستثناء بها ، والعامل ما يتقدم المعنى فيه (إلا) ، ولكونها نائبة عن (استثنى) ، كما إن حروف النداء نائبة عن (انادي)))^(٧٣)، بالرغم من قول بعض النحويين بنسبة هذا المذهب الى الزجاج إلا ان قول النحاس جاء منصفاً له فالزجاج يرى أنه لا يجوز إلا ما قال به سيبويه : ((قال أبو اسحاق : لا يجوز إلا ما قاله سيبويه ، والذي قال أبو العباس لا يصح))^(٧٤) ، وهذا يدل على تأييد الزجاج لرأي سيبويه ورده لرأي الميرد.

- الخامس

اعتبر بعض النحاة أن عامل النصب في المستثنى هي (إلا) بمفردها ، ونسب هذا المذهب إلى سيبويه والميرد^(٧٥). وأبرز من قال بهذا الرأي هو ابن مالك إذ يرى أن المستثنى ينصب مطلقاً ب(إلا) إذ يقول : ((فللمستثنى ب(إلا) النصب مطلقاً بها لا بما قبلها معدي بها ، ولا به مستقلاً ، ولا يستثنى ضمراً ولا ب(أن) مقدرة بعدها...))^(٧٦).

وقد أكد ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ)^(٧٧) قول والده فالناصب للمستثنى عنده هو (إلا) ودليله على ذلك بأنها حرف خاص (بالأسماء) إذ يقول: ((ويدل على أن الناصب هو (إلا) أنها حرف مختص بالأسماء، غير منزل منزلة الجزء ، وماك كلن كذبك فهو عامل فيجب في (إلا) أن تكون عاملة ، مال لم توسط بين عامل مفرغ ومعمول ، فتلغى وجوباً ، إن كان التفريغ محققاً))^(٧٨)، فشرط عمل (إلا) عنده هو عدم توسطها بين عامل مفرغ ومعمول .





- السادس

يرى بعض النحاة أن الناصب للمستثنى هو الفعل المتقدم بدون واسطة^(٧٩)، ونُسب هذا القول الى ابن خروف كما ورد في شرح التصريح : ((الرابع : المتقدم بغير واسطة "إلا" ، وغليه ذهب ابن خروف))^(٨٠). أما السيوطي فقد عزاه ايضاً الى ابن خروف قائلاً : ((الثاني أنه بما قبل (إلا) من فعل وَنَحَوْه من غير أن يعدى إليه بِوَاسِطَةِ إِلا وعزي لِابْنِ خُرُوفٍ لانتصاب (غير) بِهِ بِلا واسطه إذا وقعت موقع (إلا))^(٨١).

- السابع

قيل إن الناصب للمستثنى مخالفة ما بعد (إلا) لما قبلها فالناصب عند أصحاب هذا المذهب ليس عاملاً لفظياً ، وقد نُسب هذا الرأي الى الكسائي^(٨٢). وذكر الفراء هذا الرأي قائلاً : ((فإذا استثنيت الشيء من خلافه كَانَ الوجه النصب))^(٨٣). وقد بدا لنا بعد عرض المذاهب السابقة أن مسألة تحديد عامل النصب في المستثنى بـ(إلا) من أهم المسائل الخلافية في النحو العربي ، وذلك لكثرة مذاهبها وتعدد الآراء والاختلاف في نسبة هذه الآراء إلى أصحابها . وقد تعقب يعقوب ابن حاجي عوض (ت ٥٨٤٥هـ)^(٨٤)، قول الرضي واصفاً إياه بالتعسف فقد ذهب الرضي إلى أن نصب المستثنى بـ(إلا)، بسبب تشبيهه بالمفعول قائلاً : ((نصب كالمستثنى تشبيهاً بالمفعول))^(٨٥) فرد عليه ابن حاجي عوض قائلاً : ((صرح البعض حيث قال : إلا انه أعرب الجزء الاول بما يستحقه من الاعراب في غير هذه المسألة ، ولما استحق الجزء الاخير اعراباً معيناً صار منصوباً تشبيهاً له بالمفعول ... وكذا قياس الاثبات تعسف ظاهر))^(٨٦).





يبدو أن التعسّف عنده يكمن في القول بنصب المستثنى لشبهه بالمفعول ، والصحيح عنده أن العامل هو الفعل أو ما كان بمعنى الفعل بواسطة (إلا) إذ يقول : ((والصحيح ما ذهب إليه أكثر البصريين من أن العامل هو الفعل بتوسط (إلا))^(٨٧).

ونميل إلى ترجيح الرأي القائل بان الناصب للمستثنى هو الفعل المضمر (استثني) ، ذلك لأنك إذ قلت : جاء الطلاب إلا أحمد فكأنك قلت : جاء الطلاب (واستثني) أحمد من المجيء ، لأن (استثني فعل) والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا) وعليه فان أحمد وقع عليه فعل الفاعل فصار مفعولاً به منصوب ولهذا يمكن القول بعدم وجود تعسّف في قول من قال بنصب المستثنى لشبهه بالمفعول.

وقد ذكر الدكتور عبد الفتاح الحموز أن الرأي القائل بان المستثنى نصب لشبهه بالمفعول هو رأي مقبول إذ يقول : ((وذهب أيضاً^(٨٨) الى أنّ المستثنى مشبّه بالمفعول به ، وهو تَعْلِيلٌ مقبول ، إن لم يلجأ الى جعل (أنّ المحذوفة هي العامل))^(٨٩).

الخاتمة :

وفي نهاية هذا البحث يمكن ايراد أهم النتائج التي توصلنا اليها على النحو الاتي :

١- توصل البحث الى أن المدلول اللغوي للتعسّف لا يخرج عن المعنى الاصطلاحي, فمحصلة تداول التعسّف في المعاجم يشير الى اشتراكه بمجموعة معان كان من اكثرها (السير بالأمر على غير الطريق , والظلم والاستبداد ومجاورة الحق) , أمّا معنى التعسّف في الاصطلاح فيُلحظ أنه يمثل جزءاً من المعنى اللغوي, لأن دلالة المصطلح تعني الخروج عن الطريق الصحيح أو عن القياس الذي سار عليه العرب . فهو من المصطلحات النقدية التي تدور في فلك الخلاف والجدل بين العلماء في المسائل التي تتعدد فيها الآراء .





- ٢- كشف لنا البحث صحة قول ابن الضائع بوجود تعسف في رأي ابن عصفور, وذلك لعدم وجود ما يدل الى تحريك (إسحار) بالفتح خشية الوقوع في اللبس في نص سيبويه, ولأن الهدف الاساس من الترخيم هو التخفيف , فالتخفيف يتحقق بتحريك الراء بالفتح والاتباع لأقرب متحرك.
- ٣- تبين عدم وجود تعسف في قول الرضي, بنصب المستثنى لشبهه بالمفعول, وذلك لان الناصب للمستثنى هو الفعل المضمر (أستثني), ذلك لأنك إذ قلت : جاء الطلاب إلا أحمد فكأنك قلت : جاء الطلاب (واستثني) أحمد من المجيء , لأن (استثني فعل) والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا) وعليه فان أحمد وقع عليه فعل الفاعل فصار مفعولاً به منصوب .
- ٤- أثبتت الدراسة صحة قول الرضي وابن هشام بالقول بتعسف بعض المذاهب , فقد تبين أن الصواب ما ذهب إليه المبرّد , وابن السراج ومن تبعهم وذلك لخلو هذا المذهب من النقد والاعتراض .
الهوامش:

(١) كتاب العين, للخليل, (عسف): ٣٣٩/١

(٢) تاج العروس , للزبيدي, (عسف): ١٥٧/٢٤

(٣) معجم اللغة العربية المعاصرة , د. أحمد مختار عمر, (عسف): ١٤٩٨/٢

(٤) التعريفات , للجرجاني: ٦١

(٥) الكتاب : ٢٣٩/٢

(٦) ينظر : الترخيم بين النحاة والفقهاء , د. ضياء حميد دهش الشجيري , بحث منشور مجلة كلية التربية للبنات -جامعة بغداد, مجلة كلية الآداب : ٣٠٣.

(٧) الإسحارُ : قيل بقلةً يَسْمُنُ عليها المألُ وقد وردت بكسر الهمزة وفتحها مع تشديد الراء , ينظر : الكتاب : ٢٦٤/٢ , وتهذيب اللغة, للأزهري (سحر): ١٧٢/٤.

(٨) ينظر : الاصول في النحو, لابن السراج : ٣٦٤/١.

(٩) الكتاب : ٢٦٤/٢.





- (١٠) الاصول في النحو : ٣٦٤/١ .
- (١١) شرح كتاب سيبويه (للسيرافي) : ٣٩/٤ .
- (١٢) المنصف شرح الامام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف : ٨٠-٧٩/١ .
- (١٣) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك, لأبي محمد بدر الدين المرادي : ١١٤٢/٣ ، و شرح الأشموني لألفية ابن مالك : ٧٥/٣ .
- (١٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير ، لأبي علي الشلوبين: ٤١٤/١ .
- (١٥) شرح الجمل (لابن عصفور) : ١١٨-١١٧/٢ .
- (١٦) ينظر : توضيح المقاصد بشرح الفية ابن مالك : ١١٤٢/٣ ، و شرح الأشموني لألفية ابن مالك : ٧٥/٣ .
- (١٧) معاني القرآن وإعرابه (للزجاج) : ٦٤/١ .
- (١٨) شرح الجمل (لابن الضائع) : ٥٦/٢ .
- (١٩) نفسه : ٥٥/٢ .
- (٢٠) الكتاب : ٢٦٥/٢ .
- (٢١) النحو العربي نقد وبناء ، د. ابراهيم السامرائي : ١٢٧ .
- (٢٢) نفسه : ١٢٧ .
- (٢٣) ينظر : معاني الحروف , للرماني : ١٠٣-١٠٤ ، واللباب في علل البناء والاعراب, لأبي البقاء العكبري : ٣٦٩/١ ، والجنى الداني, لأبي محمد بدر الدين المرادي : ٣٠٤-٥٠٠/١ .
- (٢٤) المقتضب, للمبرد : ٣٠/٣ .
- (٢٥) ينظر : الموجز في النحو ، لابن السراج : ٥٩ .
- (٢٦) كتاب الايضاح ، لابي علي الفارسي : ٢٠٧-٢٠٨ .
- (٢٧) شرح المفصل لابن يعيش: ٤٩/٤ .
- (٢٨) شرح الجمل (لابن عصفور) : ٦١-٦٠/٢ .
- (٢٩) ارتشاف الضرب من لسان العرب , لأبي حيان الاندلسي : ١٤١٨/٣-١٤١٩ .
- (٣٠) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين , لأبي البركات الانباري : ٣١٦/١ ، و شرح المفصل ٩٥/٤ ، و شرح الكافية (للرضي) : ٢٠٩/٣ .
- (٣١) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ٣١٦/١ ، و ارتشاف الضرب : ١٤١٨/٣ ، والجنى الداني : ٥٠٢/١ ، ومغني اللبيب : ٤٤٢/١ .
- (٣٢) ارتشاف الضرب : ١٤١٥/٣ .





- (٣٣) ينظر : نفسه : ١٤١٨/٣ .
- (٣٤) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ٣١٦/١ ، وارتشاف الضرب : ١٤١٨/٣ ، والجنى الداني : ٥٠٢/١ ، ومغني اللبيب : ٤٤٢/١ .
- (٣٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤١٨/٣ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٢٢٣/٢ .
- (٣٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤١٨/٣ ، والجنى الداني : ١٥٠٢ .
- (٣٧) شرح التسهيل (لابن مالك) : ٢١٧/٢ .
- (٣٨) شرح الجمل (لابن عصفور) : ١٧/٢ .
- (٣٩) ينظر : مغني اللبيب : ٤٤١/١ .
- (٤٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤١٩/١ ، والجنى الداني : ٥٠٢/١ ، ومغني اللبيب : ٤٩٤/١ .
- (٤١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤١٩/١ ، ومغني اللبيب : ٤٩٤/١ .
- (٤٢) الجمل ، للزجاجي : ١٥١ .
- (٤٣) شرح الكافية (للرضي) : ٢٠٩/٣ .
- (٤٤) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ٥١٥/١ .
- (٤٥) شرح الكافية (للرضي) : ٢١٠/٣ .
- (٤٦) مغني اللبيب : ٤٤٢/١ .
- (٤٧) معاني النحو ، د. فاضل السامرائي : ٧٥/٣ .
- (٤٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤١٨/٣ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٢٢٣/٢ .
- (٤٩) ينظر : اسرار العربية ، لأبي البركات الانباري : ١٥٦/١ .
- (٥٠) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ٢١٢/١ ، و اسرار العربية : ١٥٦/١ ، واللباب في علل البناء والاعراب : ٣٠٣/١ .
- (٥١) الكتاب : ٣١٠/٢ .
- (٥٢) الاصول في النحو : ٢٨١/١ .
- (٥٣) اعراب القرآن (للنحاس) : ١٧٠/٣ .
- (٥٤) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ٢١٢/١ .
- (٥٥) ينظر : شرح كتاب سيبويه (للسيرافي) : ٦١/٣ .
- (٥٦) اللباب في علل البناء والإعراب : ١٤٦/٢ .
- (٥٧) شرح الكافية (للرضي) : ٧٨/٢ .





- (٥٨) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ٢١٢/١ .
- (٥٩) ينظر : إعراب القرآن (للنحاس) : ١٧٠/٣ ، والانصاف في مسائل الخلاف : ٢١٢/١ ، وشرح المفصل: ٧٦/٢ ، وشرح الكافية (للرضي) : ٧٩/٢ ، والجنى الداني : ٥١٧/١ ..
- (٦٠) الانصاف في مسائل الخلاف : ٢١٢/١ .
- (٦١) إعراب القرآن (للنحاس) : ١٧٠/٣ .
- (٦٢) معاني القرآن (للفراء) : ٣٧٧/٢ .
- (٦٣) نفسه : ١٦٦/١ .
- (٦٤) نفسه : ٢٤/٢ .
- (٦٥) الاصول في النحو : ٣٠٠/١ .
- (٦٦) الانصاف في مسائل الخلاف : ٢١٢/١ ، وشرح المفصل: ٧٦/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٥٤١/١ .
- (٦٧) شرح الكافية (للرضي) : ٨٠/٢ .
- (٦٨) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ٢١٢/١ .
- (٦٩) ينظر إعراب القرآن (للنحاس) : ١٧٠/٣ .
- (٧٠) الكامل في اللغة والادب : للميرد: ٦٨/١ .
- (٧١) الخصائص: ٢٧٨/٢ .
- (٧٢) اللباب في علل البناء والاعراب : ٣٠٣/١ .
- (٧٣) شرح الكافية (للرضي) : ٨٠/٢ .
- (٧٤) اعراب القرآن (للنحاس) : ٢٥٥/١ .
- (٧٥) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٥٤١/١ .
- (٧٦) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ١٠١ .
- (٧٧) محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ، ابو عبدالله بدر الدين الدمشقي النحوي . كان اماماً ذكياً فاهماً ، أخذ العلم من والده وله عدة تصانيف ، ينظر : الوافي بالوفيات : ١٦٥/١ .
- (٧٨) شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك ، لابن الناظم : ٢١٤ .
- (٧٩) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٥٤١/١ .
- (٨٠) نفسه : ٥٤١/١ .
- (٨١) همع الهوامع في شرح الجوامع : ٢٥٢/٢ .





- (٨٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي (لابن عصفور) : ٢٥٣/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٥٤١/١ .
(٨٣) معاني القرآن (للفراء) : ٢٨٨/١ .
(٨٤) هو يعقوب بن أحمد بن حاجي عوض الرومي الحنفي ، له شرح الكافية لابن الحاجب في النحو ، ينظر : هدية العارفين : ٥٤٦/٢ و معجم المؤلفين : ٢٤١/١٣ .
(٨٥) شرح الكافية (للرضي) : ٧٨/٢ .
(٨٦) شرح الكافية (لابن حاجي عوض) : ٦٣٦/٢ .
(٨٧) نفسه : ٦٤٢/٢ .
(٨٨) ذكر ذلك في بيان رأي الكسائي ، ينظر : الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر ، د. عبد الفتاح الحموز : ١٦٦ .
(٨٩) نفسه : ١٦٦ .

ثبت المصادر والمراجع

القران الكريم

اولاً : المصادر المطبوعة

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت٥٧٤هـ) ، تح : رجب عثمان محمد ، مراجعة : رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط/١ ، ١٩٩٨-٥٤١٨م .
- أسرار العربية ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، أبو البركات ، كمال الدين الانباري (ت٥٧٧هـ) ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، تح: بركات يوسف هُيُود، دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت - لبنان ، ط/١ ، ١٩٩٩-٥١٤٢٠م .





- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)
تح: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، لبنان- بيروت ، ط/٣ ، ١٩٨٨م.
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ)،
وضع حواشيه : عبد المنعم خليل إبراهيم ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،
ط/١ ، ١٤١٢هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، عبد الرحمن بن عبيد الله الأنصاري،
أبو البركات ، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية ، ط/١ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- تاج العروس من جواهر القاموس / محمّد مرتضى الحسيني الزبيدي، تح : جماعة من المختصين من
إصدارات : وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت،
ط / ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، محمد بن عبدالله ، ابن مالك الطائي الجبالي (ت ٦٧٢هـ) ، تح: محمد
كامل بركات ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر - القاهرة ، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي ، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ) ، تح: محمد عوض مرعب،
دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ط/١ ، ٢٠٠١م.





- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٥٧٤٩هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، ط/١ ، ١٤٢٨-٢٠٠٨م.
- الجمل في النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت ٥٣٤٠هـ) ، تح: دعلي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ، دار الامل ، ط/١ ، ١٤٠٤-١٩٨٤م.
- الجنى الداني في حروف المعاني ، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي (ت ٥٧٤٩هـ) ، تح: د. فخر الدين قباوة - والاستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان، ط/١، ١٤١٣-١٩٩٢م.
- الخصائص : لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٥٣٩٢هـ) ، تح محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، دار الكتب المصرية ، ط/٢ ، ١٣٧١-١٩٥٢م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، ط/١، ١٤٢٠-٢٠٠٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد بن عيسى ، أبو الحسن ، نور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان، ط/١، ١٤١٩-١٩٩٨م.
- شرح التسهيل الفوائد ، محمد بن عبدالله - ابن مالك الطائي الجبائي ، أبو عبدالله ، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون - هجر للطباعة والنشر ، ط/١، ١٤١٠-١٩٩٠م.





- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، للشّيخ خالد بن علداالله الأزهري (ت ٥٩٠٥هـ) ، تح: محمد باسل عُيون السود ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ط/١ ، ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح الجمل الزجاجة لأبي الحسن بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت ٥٦٦٩هـ) ، تح: فواز الشعار ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ط/١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، محمد بن الحسن الاستربادي النجفي الرضي (ت ٥٦٨٦هـ) ، تح: د. عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتاب ، ط/١ ، ٢٠٠٠م.
- شرح المفصل (ابن يعيش) موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٥٦٤٦هـ) ، تح: ابراهيم محمد عبدالله ، دار سعد الدين - دمشق - سوريا ، ط/٢ ، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
- شرح المقدمة الجزولية الكبيرة ، لأبي علي عمر بن محمد بن عمر الازدي الشلوبي (ت ٥٦٥٤هـ) ، تح: د. تركي بن سهوين نزال العتيبي ، مكتبة الرشد - المملكة العربية السعودية - الرياض ، ط/١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- شرح جمل الزجاجة ، لابن الضائع النحوي الاندلسي (ت ٥٦١٠هـ) ، تح: د. يحيى علوان حسون ، دار بغداد - دار أمل الجديدة ، ط/١ ، ٢٠١٦م.
- شرح كافية ابن الحاجب ، ليعقوب بن أحمد بن حاجي عوض (ت ٥٨٤٥هـ) ، تح: د. سعد محمد عبد الرزاق أبو نور ، مكتبة الايمان - المنصورة.





- شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ) ، تح: أحمد حسن مهدي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط/١ ، ٢٠٠٨ .
- الكامل في اللغة والآداب ، لأبي العباس ، محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ) ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة ، ط/٣ ، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م .
- الكامل في اللغة والآداب ، لأبي العباس ، محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ) ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي - القاهرة ، ط/٣ ، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م .
- كتاب الإيضاح : لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت٣٧٧هـ) ، تح: د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، ط/٢ ، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م .
- كتاب التعريفات ، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) ، تح : جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ط/١ ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م .
- كتاب العين ، لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (ت١٧٩هـ) ، تح: د.مهدي المخزومي ، ود. إبراهيم السامرائي ، دار مكتبة الهلال ، مصر - القاهرة ، ط/١ .
- كتاب سيبويه : لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تح: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ط/١ ، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م .
- الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر ، د. عبدالفتاح الحموز ، دار عمار - عمان - الاردن ، ط/١ ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .





- اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تح: عبد الإله النبهان ، دار الفكر – دمشق ، ط/١ ، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- المساعد على تسهيل الفوائد ، بهاء الدين بن عقيل ، تح: د. محمد كامل بركات ، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق- دار المدني ، جدة ، ط/١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- معاني الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرّماني النحوي (ت ٣٨٤هـ) ، تح: د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، دار الشرف ، جدة ، ط/٣، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- معاني القرآن واعرابه للزجاج ، لأبي اسحاق ابراهيم بن السري (ت ٣١١هـ) ، تح: د. عبد الجليل عبده شلبي ، خرج أحاديثه الاستاذ علي جمال الدين محمد ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- معاني النحو ، د. فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر ، عمان – الاردن ، ط/٥، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة ، د. احمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤هـ) ، عالم الكتب ، ط/١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن يوسف ، أبو محمد جمال الدين ، ابن هشام الانصاري (ت ٧٦١هـ) ، تح: د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، دار الفكر – دمشق، ط/٦، ١٩٨٥م.





- المقتضب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تح: محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، ١٤١٣هـ-٢٠١٠م.
- المنصف : شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي ، تح: الاستاذ إبراهيم مصطفى ، والاستاذ عبدالله أمين ، دار احياء التراث القديم ، ط/١ ، ١٣٧٣هـ-٩٩٥٤.
- الموجز في النحو ، لأبي بكر محمد بن السراي بن سهل الشهير بابن السراج النحوي (ت ٣١٦هـ) ، تح: محمد عاطف التراس ، دار السلام للطباعة والنشر ، ط/١ ، ٢٠١٨م.
- النحو العربي نقد وبناء ، د. ابراهيم السامرائي ، دار الصادق - بيروت ١٩٦٨م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تح: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر.
- الوافي بالوفيات ، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ) ، تح: أحمد الأرناؤوط ، و تركي مصطفى ، دار إحياء التراث - بيروت ، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م .
- ثانيا: البحوث المنشورة**
- الترقيم بين النحاة والفقهاء ، د. ضياء حميد دهش الشجيري ، كلية التربية للبنات - جامعة بغداد ، مجلة كلية الآداب ، ع: ٩٦.

